Royaume du Maroc
Ministère de l'Economie et des Finances
La Ministre

المملكة المغربية
وزارة الاقتصاد والمالية
الوزيرة

22 يوليوز 2024

58 · 2024

السيد النائب المحترم محمد لحموش
الفريق الحركي
مجلس النواب

الموضـوع: جواب على السؤال الكتابي رقم 10047 المتعلق بالمشاكل المطروحة أمام المقاولين للحصول على وثيقة الضمانات المالية الإلكترونية لاستكمال ملف المشاركة في الصفقات العمومية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد، جوابا على سؤالكم الكتابي المشار إلى مرجعه أعلاه، يشرفني أن أوافيكم بما يلي :

إن عملية نزع الصفة المادية عن مساطر الصفقات العمومية والتي شرعت فيها وزارة الاقتصاد والمالية منذ سنوات، تندرج في إطار برنامج الإدارة الإلكترونية الذي يستهدف تكريس قيم الشفافية والوقاية من الممارسات غير الشرعية وتبسيط المساطر وعصرنة تنفيذ النفقات العمومية. هذا المسار انطلق بإنشاء "بوابة الصفقات العمومية" منذ الفاتح من يناير 2007، حيث شكلت أول منصة إلكترونية وطنية موحدة لفائدة إدارات الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، تتيح تقديم الخدمات للمقاولات وفق منهجية واقعية وتدرجية تستجيب لتطلعات مختلف الفاعلين في مجال الصفقات العمومية.

هذا النهج التدريجي والواقعي تعزز بإصدار قرار الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية رقم 1692.23 الصادر في 23 يونيو 2023، الذي يتعلق بتجريد المساطر والوثائق والمستندات المتعلقة بالصفقات العمومية من الصفة المادية، ومن ضمنها الضمانات المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن نظام نزع الصفة المادية عن الضمانات المؤقتة عبر بوابة الصفقات العمومية يمكن من رقمنة جميع الإجراءات التسلسلية ذات الصلة بدء من إيداع الطلبات وتسليم الضمانة وصولا إلى منح شهادة رفع اليد عنها، وذلك بغية تحسين القدرات المالية للمقاولات وتيسير ولوجها إلى هاته الضمانات الممنوحة من طرف المؤسسات البنكية.

أما في مايخص الأسباب الكامنة وراء عدم تمكن بعض المقاولات من فتح بوابة الصفقات العمومية فيمكن تلخيصها في عدم تحميل البرامج الإلكترونية اللازمة على جهاز الكمبيوتر الخاص بالمقاولة أو بضعف صبيب شبكة الأنترنيت أو في تقطعها.

كما أن تنزيل التحديثات الجديدة المتعلقة بتطوير البوابة أو بالسلامة الرقمية والأمن الإلكتروني الذي يقوم به المشرفون على الموقع الإلكتروني لبوابة الصفقات العمومية يمكن أن يترتب عنه توقف مؤقت للموقع.

في هذا الصدد، يُنصح بالشروع في تقديم العروض من طرف المقاولات وإنجاز وثيقة الضمان المؤقت لدى الأبناك في مدة كافية قبل التاريخ المحدد لفتح الأظرفة وذلك لتمكينها، عند الحاجة، من الاستفادة من المساعدة والمصاحبة في الآجال المناسبة من طرف القائمين على الموقع الإلكتروني لبوابة الصفقات العمومية.

وتفضلوا، بقبول فائق التقدير والاحترام.

وزيرة الاقتصاد والمالية

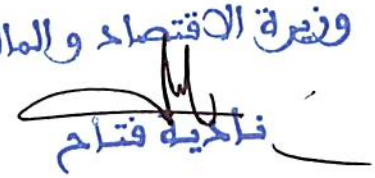

فاطمة الزهرة فتاح